



لبنان الصناعة

2025

الرؤية العامة للقطاع الصناعي اللبناني

**الرسالة : رعاية القطاع الصناعي اللبناني
والإسهام في تنمية وتنشيطه وحمايته وتطويره**

الرؤية : صناعة تسهم بفعالية وثبات في تحقيق التنمية المستدامة

الرؤية العامة للقطاع الصناعي في لبنان

لبنان الصناعة

2025

أولاً : الأهداف الاستراتيجية:

1- تحديدها :

- وزارة صناعة فاعلة، دينامية ومتطورة قادرة على رعاية القطاع الصناعي وتوجيهه نحو النجاح المستدام
- تأمين مبنى مركزي جديد لوزارة الصناعة ومراكز جديدة لمصالحها الإقليمية بما يسمح بإستيعاب العاملين فيها وإستيعاب المؤسسات المرتبطة بها وذات الصلة، مبان حديثة وكافية نحو المستقبل مؤهلة لتأمين أفضل الخدمات وتوفر الرضى للعاملين وللمتعاملين على السواء.
- ترسيخ المرجعية الموثوقة لوزارة الصناعة في مجالي الإحصاءات والمعلومات الصناعية
- العمل على توجيه المجتمع اللبناني ليصبح مجتمعاً صناعياً منتجاً وفاعلاً بتميز
- تنمية الإقتصاد الوطني ورفع مستوى المعيشة
- المساهمة في خفض عجز الميزان التجاري
- زيادة حجم فرص العمل بثبات
- العمل على رفع القدرة الإنتاجية للصناعة الوطنية لتتمكن من تأمين بين 50% و70% من الحاجة الإستهلاكية المحلية وفق القطاعات
- رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي إلى 18%
- الحفاظ على البيئة وحمايتها
- مواكبة التطور ودعم الأبحاث والإبتكارات

2- المخاطر :

- السياسة الاقتصادية الحكومية
- الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان ومحيطه الإقليمي
- الأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تؤثر بالإقتصاد الوطني
- عدم التزام الأفرقاء والشركاء بالمسؤوليات المترتبة عليهم
- تناقص الموارد المالية والبشرية والتقنية المخصصة للصناعة
- المقاومة المجتمعية (الثقافة، التعليم والتربية، المصالح المتضاربة...)

3- الإمكانيات:

- تطوير قانون إحداث وزارة الصناعة ومرسوم هيكلتها ومهامها والمراسيم التطبيقية ذات الصلة.
- إمكانية توفير موازنة عامة داعمة للقطاع الصناعي اللبناني وموازنة فاعلة لوزارة الصناعة لرفع مستوى تجهيزها وتطويرها وتحسين خدماتها وأدائها باستمرار
- القدرات المتوفرة في الإقتصاد اللبناني: الموقع الجغرافي، الموارد البشرية (الخبرات- المستوى العلمي- عنصر الشباب...)، الموارد المالية، المبادرة الفردية، الليبرالية الاقتصادية...
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- الهبات والقروض والمساعدات الأجنبية
- التطور التكنولوجي والبحث العلمي
- الإرادة السياسية والسياسة الاقتصادية للحكومات
- مهام وزارة الصناعة وصلاحياتها
- كفاءة الكادر الإداري والفني في الوزارة والمؤسسات المرتبطة بها
- التنسيق وتوحيد الجهود بين الوزارات والإدارات والمؤسسات الحكومية
- الإنتشار اللبناني
- الأرضية الصالحة للتخصيص في الإنتاج والتوجهات
- التقارب المتزايد بين التوجه الصناعي والتعليم

4- العوامل المؤثرة المباشرة :

أ- العوامل الإيجابية:

- الموقع الجغرافي
- النجاح في النأي عن الدمار الإقليمي المباشر
- النجاح الصعب في إستيعاب الأعداد الكبيرة من النازحين والتوافق السياسي على العمل لإنهاء الحالة تدريجياً
- الحركية المجتمعية الناشطة
- التوازن السياسي السلبي بين المكونات الأساسية والهدوء الناتج عنه
- القدرة على إستنباط الحلول التسوية
- الحاجة الكبيرة للأسواق العربية نتيجة الحراك المدّمّر فيها

ب- العوامل السلبية:

- عدم وجود رؤية حكومية إجتماعية وإقتصادية شاملة واضحة وهادفة
- قصور القدرة الحكومية على الضبط والتوجيه
- غلاء الملكية العقارية
- غلاء اليد العاملة الوطنية
- غلاء الطاقة
- عدم الثبات السياسي
- عدم توفر البنية التحتية المناسبة والخدمات الضرورية الكافية
- عدم توفر التمويل اللازم للدعم والحماية والاستثمار
- المنافسة الأجنبية في الداخل والخارج
- الملكية العائلية والصغيرة للمؤسسات ولعناصر الانتاج
- عدم توفر مناطق صناعية مناسبة

5- المعادلة الضرورية:

- رؤية هادفة وتوجيه
- تعاون فاعل عام - عام وعام - خاص
- سعر منتج مناسب
- نوعية عالية
- تخصصية في الإنتاج
- حركية مجتمعية وازنة
- قيمة مضافة وإبداع

ثانياً: الأهداف العملائية:

- توسيع السوق المحلي بزيادة الإنتاج وخفض الإستيراد
- زيادة الصادرات الصناعية
- رفع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية داخلياً وخارجياً بإستمرار وثبات
- زيادة الإستثمار والتمويل في القطاع الصناعي
- تشجيع الصناعات الخضراء
- تشجيع صناعات المعرفة الجديدة
- الإعلام من أجل الصناعة

➤ الهدف الأول: توسيع السوق المحلي

الخطوات:

- تنظيم عمل المؤسسات الصناعية في جميع المناطق عبر: حثها على قوينة أوضاعها، تنظيم إنتشارها وتوحيد الشروط العامة والخاصة التي ترعى عملها وتعميمها
- تحسين نوعية المنتجات اللبنانية وجودتها
- مواكبة التطور
- حماية الصناعة الوطنية ودعمها لزيادة إنتاجها وإنتشارها
- تشجيع تفضيل الصناعات الوطنية في مشتريات القطاع العام
- تنظيم المناطق الصناعية القائمة وتأمين مناطق صناعية في جميع المناطق اللبنانية
- دعم المؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم والحرفية وتعميمها مناطقياً

الأدوات:

- تسريع وتسهيل خدمات الوزارة وتطويرها باستمرار
- إقتراح مشاريع قوانين ومراسيم وإصدار قرارات تهدف الى توحيد الأحكام القانونية وتأمين أفضل الشروط لعمل المؤسسات الصناعية وتوجيهها نحو الأفضل
- التعاون مع الجهات المعنية لسرعة البت بدراسة طلبات الترخيص الصناعي
- تفعيل عمل مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية والمجلس اللبناني للإعتماد ومعهد البحوث الصناعية والمركز اللبناني للتغليف Liban Pack
- تشجيع المصانع على التطوير المستمر لصناعاتها ووسائل إنتاجها للإسجام مع متغيرات الطلب
- إعتداد وسائل حماية الإنتاج الوطني في حالتني الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها
- تطبيق الأفضلية في المناقصات العامة للإنتاج الوطني وتثبيت نسبة تفوق ال 10 % لصالح الصناعة الوطنية
- الإهتمام بالمشاكل التي تواجه القطاع الصناعي عبر التنسيق الدائم مع ممثلي هذا القطاع والجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية (بلديات، جمعيات، منظمات ...) لإيجاد الحلول

- تفعيل عمل دائرة المدن والمناطق الصناعية في الوزارة وإشرافها وجعلها على مستوى مصلحة
- تشكيل هيئة إنشاء وإدارة المناطق الصناعية
- العمل تشريعياً وعملياً وإعلامياً ومادياً على جعل الصناعات المتوسطة والصغيرة الحجم والحرفية أكثر مهنية وانتشاراً (عن طريق تأمين الموارد المادية لها وإشراكها في المعارض المتخصصة ووضعها على الخارطة السياحية وتطوير النصوص القانونية المنظمة لها)
- تطوير الخدمات الداعمة للمؤسسات الصناعية (مواصلات/ إعادة تاهيل وإستخدام سكك الحديد لاسيما الخط الساحلي / مرافئ ... ، إتصالات، بنى تحتية، خدمات مالية/سياحية/ تقنية، تأمين، بالإضافة الى تسهيلات مختلفة)

➤ الهدف الثاني: زيادة الصادرات الصناعية

الخطوات:

- تفعيل التعاون مع البعثات اللبنانية في الخارج والمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية وسفاراتها العاملة في لبنان
- التركيز على تسويق الإنتاج الوطني والبحث عن أسواق خارجية جديدة باستمرار
- تشجيع التكامل بين الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات
- تشجيع السياحة الصناعية داخلياً وتأمين مستلزماتها الفنية والخدماتية
- إستيفاء المنتجات الصناعية الوطنية للشروط والمواصفات الوطنية والأجنبية المتطورة
- تسهيل إجراءات الإستيراد (المواد الأولية، المعدات والآلات الصناعية...) والتصدير (البضائع والسلع المنتجة محلياً)
- تخفيف الرسوم والأعباء المالية المترتبة على النقل والتواصل (مرافئ، شحن...)
- التنسيق الفاعل والثابت مع إدارة الجمارك ووزارات: الأشغال العامة والنقل، الإقتصاد والتجارة، الزراعة والمالية

الأدوات:

- السعي لإيجاد مصادر مناسبة للمواد الأولية وفتح أسواق جديدة أمام السلع اللبنانية وحل مشاكل التبادل التجاري وعراقيله بالتنسيق مع السفارات الأجنبية في لبنان والبعثات اللبنانية في الخارج
- تطوير التعاون مع وزارة الخارجية والمغتربين للاستفادة من أنشطة البعثات اللبنانية المتواجدة في الخارج ومعلوماتها
- التوقيع على إتفاقيات جديدة لتوسيع أسواق المنتجات اللبنانية
- العمل على تعميم المواصفات وشروط التبادل التجاري والتزام تطبيقها لتسهيل التصدير
- تشجيع القطاع الخاص على تأسيس شركات متخصصة في التسويق خارج لبنان وتشجيع المؤسسات الخدمائية القائمة الداعمة للتصدير (إعلان، تغليف، دراسات...)
- تشجيع مشاركة الصناعيين في الدورات التدريبية وورش العمل والندوات والمؤتمرات
- تفعيل العمل ببروتوكول التعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين
- تعزيز التواصل مع الإنتشار اللبناني وتوجيهه
- التنسيق مع وزارة الإقتصاد والتجارة لمراعاة مصالح الصناعة الوطنية عند إجراء المفاوضات التجارية وإتخاذ القرارات المشتركة وتنظيم المعارض داخل لبنان وخارجه
- تنسيق الأنشطة مع وزارتي الإقتصاد والتجارة والزراعة حول المواضيع المشتركة لاسيما في مجال سلامة الغذاء وضبط المخالفات والكشف والرقابة...
- إشراك جامعات لبنان وكلياته المتخصصة في إعداد الدراسات الكفيلة بتعزيز الصادرات وتوحيد النظرة الإستراتيجية
- زيادة المختبرات في جميع المحافظات لتقليص مدة إجراء الإختبارات (المواد الغذائية خاصة)
- تنظيم و/أو المشاركة في تنظيم دورات تدريبية للمعنيين من القطاعين العام والخاص حول الإعفاءات الضريبية وكيفية تطبيقها
- السعي إلى تخفيض الرسوم المستوفاة من غرف التجارة والصناعة والزراعة والمرافئ على معاملات التصدير والإستيراد
- متابعة العمل على تطبيق قانون إعفاء المنتجات الصناعية بنسبة 50% من ضريبة الدخل وتطويره
- متابعة إقرار قانون إعفاء الآلات الصناعية والمواد الأولية المعدة للصناعة من رسوم المرفأ (ضمننا قطع غيار الآلات الصناعية)
- السعي لتضمين برامج الرحلات السياحية في لبنان زيارات ميدانية الى المصانع وتنظيم زيارات متخصصة لرجال الأعمال
- تشجيع زيارات الوفود من القطاعين العام والخاص الى الجهات الأجنبية المعنية والمتخصصة لتبادل الخبرات والإطلاع على المستجدات

➤ الهدف الثالث : رفع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية

الخطوات :

- تشجيع الصناعات الوطنية على التخصص في الإنتاج ذو القيمة المضافة العالية (البرمجة، النانوتكنولوجيا، الميكاترونك، الالكترونيات، تصميم الأزياء، الصناعات الجلدية المخترفة، الصناعات التجميعية و التحويلية، الصناعات الغذائية التقليدية الوطنية، الدواء، الطاقات البديلة، المجوهرات، المعدات الصناعية، المنتجات التجميلية، الأعشاب الطبية والزيوت الأساسية، العطور، الكيمياء الحيوية والصناعية، الصناعة البتروكيميائية...)
- تشجيع المؤسسات الصناعية على التكامل في ما بينها في الداخل والخارج
- تطوير مكونات التصميم (تغليف، تعبئة، توضيب، عرض...) في المنتج اللبناني
- تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- العمل على تفعيل الأجهزة المعنية بالجودة (الميترولوجيا، المواصفات، المطابقة والتقييم، Qualeb ، ELCIM ...)
- العمل على تفعيل أنشطة جميع المؤسسات التي تعنى بالقطاع الصناعي (معهد البحوث الصناعية، ليينور، كوليباك، مراكز الأبحاث)
- تشجيع التدريب المهني في المصانع وفي المناطق الصناعية
- تشجيع الدمج بين الصناعات
- تخفيض كلفة الإنتاج: خفض كلفتي رأس المال(فوائد مخفضة، قروض ميسرة، رسوم ونفقات، هبات، أكلاف الإنشاء والإستثمار: العقارات...) والتصنيع (كفاءة الطاقة، المكننة، تحديث الآلات، اليد العاملة، الإدارة المتطورة، البدائل لوسائل الإنتاج)

الأدوات:

- السعي الى توفير المؤشرات والإحصاءات الصناعية، الدراسات الإقتصادية والإستشارات للمؤسسات الصناعية وللجهات الحكومية المختصة
- العمل مع الصناعيين والنقابات القطاعية على الإستفادة من برامج تحسين الجودة (QUALEB)
- تفعيل الإستفادة من برامج التوأمة (TWINNINGS) والمشاركة (Partnerships, Joint-Ventures)، المساعدات التقنية والإستشارية
- العمل مع معهد البحوث الصناعية على تقديم الخدمات الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأسعار مناسبة

- متابعة إقرار مشروع قانون المؤشرات الجغرافية (تسمية المنشأ من ضمنها) والعمل على التوسّع في تطبيقه
- تنظيم ورش عمل وندوات تدريبية متخصصة/ مهنية أو المشاركة فيها
- متابعة إقرار مشروع قانون الدمج بين الصناعات ونشر فوائده وتوجيه الإستثمارات نحو التوسع والتكامل
- تثبيت مهلة 3 سنوات قانونا لإعادة التقييم الإستثنائية لعناصر الأصول الثابتة والعقارات الموجودة الثابتة
- السعي الى زيادة معدل الإستهلاك للمعدات الصناعية لتشجيع الإستثمارات من 8% الى 20% بقانون
- العمل على إقرار قانون تحفيزي للمصانع يرمي الى تشجيع إستعمال الطاقة البديلة والمتجددة
- العمل على تأمين مصادر طاقة بديلة أقل كلفة وأكثر فعالية (الغاز، حرق النفايات، التدوير...)
- العمل على إعفاء المستودع الصناعي من ضمان الضريبة على القيمة المضافة
- العمل مع إدارات المرافق لتقليص أوقات تخليص البضائع وبدلاته

➤ الهدف الرابع: زيادة الإستثمار والتمويل في القطاع الصناعي

الخطوات:

- العمل على تحفيز برامج الإقراض الميسر لزيادة الإستثمارات في القطاع الصناعي
- السعي لإيجاد آلية لضمان الإستثمارات الصناعية الأجنبية في لبنان
- العمل على إدراج المصانع الكبيرة في بورصة بيروت
- العمل على زيادة الهبات والمساعدات الخارجية للصناعة
- تأمين الظروف والتسهيلات الملائمة لجذب الإستثمارات والمساهمة في توجيهها

الأدوات:

- التعاون مع مصرف لبنان والشركات المالية (كفالات ...) والمنظمات والجهات المتخصصة الوطنية (إيدال...) والأجنبية (البنك الدولي، البنك الأوروبي...) لإيجاد حوافز لتوفير التمويل للقطاع الصناعي لا سيما في المجالات الصناعية المناسبة (مناطق صناعية ، طاقة بديلة، بيئة نظيفة، تطوير وأبحاث تخصصية...)

- التعاون مع الفرقاء المعنيين (كفالات، شركات التأمين...) لإيجاد آلية لضمان الإستثمارات الوطنية والأجنبية في القطاع الصناعي
- السعي لرفع سقف القروض الممنوحة من المصارف عبر المؤسسات المالية المختصة والعمل على تشجيع العدد الأكبر من الصناعيين للمشاركة في برامجها وفي برامج القروض المدعومة عامة
- السعي الى تعديل قانوني الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة بما يتناسب وتوفير الحوافز
- إعلام الصناعيين وإشراكهم بالمعلومات (ندوات، ورش عمل...) حول أحدث برامج التمويل بالتعاون مع جميع الفرقاء (مصرف لبنان، كفالات ...)
- تفعيل الإستفادة من برامج تشجيع الإستثمارات لدى إيدال ومجلس الإنماء والإعمار

➤ الهدف الخامس : تشجيع الصناعات الخضراء

الخطوات:

- إستعمال الطاقات المتجددة والبديلة وتشجيع رفع كفاءة الطاقة
- تشجيع الصناعات التدويرية recycling
- حث المؤسسات الصناعية للحصول على ISO 14000 حول الإدارة البيئية وعلى ISO 26000 حول المسؤولية المجتمعية
- التنسيق مع وزارة البيئة لجعل الصناعات صديقة للبيئة
- تشجيع إستعمال الأبنية الخضراء والموفرة للطاقة

الأدوات:

- إعتداد نموذج إتفاقية التعاون الصناعي المتضمنة تشجيع الصناعات الخضراء في الإتفاقيات الدولية
- نشر ثقافة ترشيد الطاقة والتوجه نحو الطاقات البديلة (ورش عمل، ندوات، تدريب، إعلام، إعلان...)
- تفعيل أنشطة المركز اللبناني للإنتاج الأنظف LCPC
- المشاركة في توعية المؤسسات الصناعية (ورش عمل، ندوات، دورات...) حول المواضيع البيئية
- المشاركة في الأبحاث العلمية الصناعية لترسيخ مفهوم الصناعات الخضراء وتعميمه

- السعي الى إقرار مشروع القانون المقدم من وزارة البيئة والرامي الى تعديل المادة 5 مكرر والمادة 7 من قانون ضريبة الدخل
- العمل مع الجهات المصرفية والمالية المختلفة لتوفير قروض ميسرة للصناعات والأبنية الصديقة للبيئة
- السعي للإستفادة من هبات دولية متخصصة بالحفاظ على البيئة والطاقات البديلة
- فرض مفهوم الصناعة الخضراء تدريجياً كأحد شروط منح خدمات الوزارة إلى الصناعيين العاملين في لبنان بدءاً بالترخيص الصناعي

➤ الهدف السادس : تشجيع صناعات المعرفة الجديدة

الخطوات :

- تشجيع الإبتكار والأبحاث والمشاركة فيها مادياً وعملياً وبشرياً
- مساندة القطاعات التي ترغب في التقدم التكنولوجي
- رعاية الإبتكارات الصناعية
- تشجيع قدرات الإبداع بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية والجامعات، الجمعيات ، النقابات ومراكز الأبحاث
- وضع النصوص القانونية التي تشجع الإبتكار وتطويرها باستمرار

الأدوات :

- تفعيل التوجه البحثي في معهد البحوث الصناعية ودعمه داخلياً بالنصوص والموازنات المناسبة وخارجياً بالاتفاقيات والهبات اللازمة
- دعم وتطوير برنامج " ليرا " بين وزارة الصناعة وجمعية الصناعيين اللبنانيين والمجلس الوطني للبحوث العلمية والجامعات الكبرى
- مشاركة الجامعات ومراكز الأبحاث والصناعيين في إقامة وتطوير مراكز البحث العلمي المتخصص لاسيما في المجالات التخصصية التي تراها الوزارة مناسبة كتكنولوجيا النانو، الميكاترونك، الصناعات الغذائية، الأدوية والبرمجة

(software) ، الطاقات البديلة، تصنيع المعدات والآلات الصناعية، المنتجات التجميلية والعطور، الأعشاب الطبية، الكيمياء الحيوية والصناعية، الصناعات التدويرية...

- السعي لإقرار مشروع القانون الرامي الى تعديل المادة 5 مكرر من قانون ضريبة الدخل لجهة إعفاء نفقات الأبحاث والتطوير من ضريبة الدخل
- الاستفادة من خبرات الخارج عبر الإتفاقيات والتعاون العلمي وتبادل الخبرات

➤ الهدف السابع : الإعلام من أجل الصناعة

الخطوات:

- تغيير الثقافة المجتمعية والمفاهيم السائدة في ما يتعلق بالنظرة إلى الصناعة الوطنية
- تشجيع إستهلاك المنتجات الصناعية اللبنانية
- ربط استهلاك الإنتاج المحلي بالانتماء الوطني
- إظهار وترسيخ العلاقة المباشرة بين نمو الإنتاج الصناعي وازدهار الوطن

الادوات :

- التعاون مع الجامعات، المعاهد والمدارس لتضمين المناهج التعليمية ما يضمن زيادة الوعي لأهمية الصناعة اللبنانية واستهلاك منتجاتها
- تضمين برامج الرحلات المدرسية السنوية زيارات الى المصانع
- تشجيع المصانع على زيارة المدارس والمعاهد والجامعات وعرض مراحل الانتاج في أفلام مصورة
- تنظيم معارض صناعية متخصصة، ورش عمل، ندوات قطاعية متخصصة
- استحداث خط ساخن مجاني في الوزارة بالتعاون مع الهيئة الناظمة للاتصالات
- إعداد كتيبات دورية ووفق المناسبة تتناول معلومات و إحصاءات عن: واقع القطاع الصناعي في لبنان والخطة التنموية- تعريف بمهام الوزارة، صلاحياتها وانجازاتها- خدمات الوزارة - الإجراءات: الشروط والقرارات التنظيمية المعتمدة - المستندات المطلوبة، المدة والكلفة- المشاريع والبرامج - مصادر التمويل الصناعي- التشريعات التي ترعى الاستثمار في

- القطاع الصناعي – دليل المصانع العاملة في لبنان - دليل ترويجي لأهم المنتجات اللبنانية - دليل المنتجات اللبنانية - دليل المناطق الصناعية، يتم العمل على توفيرها إلكترونياً على الموقع الإلكتروني للوزارة أو بشكل أقراص
- تخصيص يوم سنوي للصناعة الوطنية و تنظيم أنشطة ملائمة للمناسبة
 - السعي لدى وسائل الإعلام المحلية لتقديم مساحات إعلامية مناسبة وإعلانية للصناعة مجاناً أو بأسعار رمزية لاسيما تضمين البرامج الصباحية المرئية والمسموعة فقرات ترويجية وتوعوية للمستهلك تتضمن أهم الأخبار الصناعية (جوائز – نجاحات...)
 - تشجيع إنتاج البرامج الوثائقية لتعزيز المادة الإعلانية الصناعية
 - تطوير الموقع الإلكتروني للوزارة باستمرار بتفعيل المراجعات والشكاوى وتضمينه مقالات وأبحاث لتشجيع الابتكار والإستثمار في القطاع الصناعي
 - الإعلان الترويجي للمسافرين ووكالات السفر عبر الإعلان والأشرطة الإعلانية المصورة وتوزيع عينات مجانية للقادمين الى لبنان
 - تشجيع إستعمال الأماكن العامة (مطاعم، فنادق، وسائل نقل، محطات، لوحات إعلانية...) وتوجيهها للإعلان عن الصناعة الوطنية ومنتجاتها وجودتها

الشركاء	الأدوات والقوانين	الخطوات	الأهداف العملانية
<ul style="list-style-type: none"> • وزارات: الإقتصاد والتجارة، المالية، الأشغال العامة والنقل، الداخلية والبلديات، وزارة الشؤون الإجتماعية، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. • IDAL، معهد البحوث الصناعية، ليينور، جمعية الصناعيين، النقابات المتخصصة، اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة، المنظمات الدولية. 	<ul style="list-style-type: none"> • تسريع وتسهيل خدمات الوزارة وتطويرها باستمرار • إقتراح مشاريع قوانين ومراسيم وإصدار قرارات تهدف الى توحيد الأحكام القانونية وتأمين أفضل الشروط لعمل المؤسسات الصناعية وتوجيهها نحو الأفضل • التعاون مع الجهات المعنية لسرعة البت بدراسة طلبات الترخيص الصناعي • تفعيل عمل مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية والمجلس اللبناني للإعتماد ومعهد البحوث الصناعية والمركز اللبناني للتغليف Liban Pack • تشجيع المصانع على التطوير المستمر لصناعاتها ووسائل إنتاجها للإنسجام مع متغيرات الطلب 	<ul style="list-style-type: none"> • تنظيم عمل المؤسسات الصناعية في جميع المناطق عبر:حثها على قونة أوضاعها، تنظيم إنتشارها وتوحيد الشروط العامة والخاصة التي ترعى عملها وتعميمها • تحسين نوعية المنتجات اللبنانية وجودتها • مواكبة التطور 	<p>توسيع السوق المحلي بزيادة الإنتاج وخفض الإستيراد</p>

	<ul style="list-style-type: none"> ● إعتداد وسائل حماية الإنتاج الوطني في حالتها الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها ● الإهتمام بالمشاكل التي تواجه القطاع الصناعي عبر التنسيق الدائم مع ممثلي هذا القطاع والجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية (بلديات، جمعيات، منظمات...) لإيجاد الحلول ● تطبيق الأفضلية في المناقصات العامة للإنتاج الوطني وتثبيت نسبة تفوق ال 10 % لصالح الصناعة الوطنية ● تفعيل عمل دائرة المدن والمناطق الصناعية في الوزارة وإشرافها و جعلها على مستوى مصلحة ● تشكيل هيئة إنشاء وإدارة المناطق الصناعية 	<ul style="list-style-type: none"> ● حماية الصناعة الوطنية ودعمها لزيادة إنتاجها وإنتشارها ● تشجيع تفضيل الصناعات الوطنية في مشتريات القطاع العام ● تنظيم المناطق الصناعية القائمة وتأمين مناطق صناعية في جميع المناطق اللبنانية 	
--	--	---	--

	<ul style="list-style-type: none"> ● العمل تشريعياً وعملياً وإعلامياً ومادياً على جعل المؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم والحرفية أكثر مهنية و إنتشاراً (عن طريق تأمين الموارد المادية لها وإشراكها في المعارض المتخصصة ووضعها على الخارطة السياحية وتطوير النصوص القانونية المنظمة لها). ● تطوير الخدمات الداعمة للمؤسسات الصناعية (مواصلات/ إعادة تاهيل وإستخدام سكك الحديد لاسيما الخط الساحلي / مرافئ...، إتصالات، بنى تحتية، خدمات مالية/ سياحية/ تقنية وتأمين، إضافة الى تسهيلات مختلفة) 	<ul style="list-style-type: none"> ● دعم المؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم والحرفية وتعميمها مناطقياً 	
--	---	--	--

<ul style="list-style-type: none"> • وزارات الإقتصاد والتجارة، المالية، الخارجية والمغتربين، الزراعة، الصحة، السياحة ومعهد البحوث الصناعية، لبيّنور، كوليباك • جمعية الصناعيين، إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة و السفارات والبعثات اللبنانية والأجنبية. • الجامعات ، مراكز الأبحاث والدراسات 	<ul style="list-style-type: none"> • السعي لإيجاد مصادر مناسبة للمواد الأولية وفتح أسواق جديدة أمام السلع اللبنانية وحل مشاكل التبادل التجاري وعراقيله بالتنسيق مع السفارات الأجنبية في لبنان والبعثات اللبنانية في الخارج . • تطوير التعاون مع وزارة الخارجية والمغتربين للإستفادة من أنشطة البعثات اللبنانية المتواجدة في الخارج ومعلوماتها • التوقيع على إتفاقيات جديدة لتوسيع أسواق المنتجات اللبنانية • العمل على تعميم المواصفات وشروط التبادل التجاري وإلتزام تطبيقها لتسهيل التصدير. 	<ul style="list-style-type: none"> • تفعيل التعاون مع البعثات اللبنانية في الخارج والمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية وسفاراتها العاملة في لبنان • إستيفاء المنتجات الصناعية الوطنية للشروط والمواصفات الوطنية والأجنبية المتطورة 	<p>➤ زيادة الصادرات الصناعية</p>
--	--	--	----------------------------------

	<ul style="list-style-type: none"> ● تشجيع القطاع الخاص على تأسيس شركات متخصصة في التسويق خارج لبنان وتشجيع المؤسسات الخدمائية القائمة الداعمة للتصدير (إعلان/ تغليف/ دراسات) ● تشجيع مشاركة الصناعيين في الدورات التدريبية، ورش العمل، الندوات والمؤتمرات ● تفعيل العمل ببرتوكول التعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين ● تعزيز التواصل مع الانتشار اللبناني وتوجيهه ● التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة لمراعاة مصالح الصناعة الوطنية عند إجراء المفاوضات التجارية وإتخاذ القرارات المشتركة وتنظيم المعارض داخل لبنان وخارجه ● تنسيق الأنشطة مع وزارتي الاقتصاد والتجارة والزراعة حول المواضيع المشتركة لاسيما في مجال سلامة الغذاء وضبط المخالفات والكشف والرقابة..... 	<ul style="list-style-type: none"> ● التركيز على تسويق الإنتاج الوطني والبحث عن أسواق خارجية جديدة باستمرار ● تشجيع التكامل بين الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات 	
--	--	--	--

	<ul style="list-style-type: none"> ● إشراك جامعات لبنان وكلياته المتخصصة في إعداد الدراسات الكفيلة بتعزيز الصادرات وتوحيد النظرة الإستراتيجية ● زيادة المختبرات في جميع المحافظات لتقليص مدة إجراء الإختبارات(المواد الغذائية خاصة) ● تنظيم و/أو المشاركة في تنظيم دورات تدريبية للمعنيين من القطاعين العام والخاص حول الإعفاءات الضريبية وكيفية تطبيقها ● السعي إلى تخفيض الرسوم المستوفاة من غرف التجارة والصناعة والزراعة والمرافئ على معاملات التصدير والإستيراد ● متابعة العمل على تطبيق قانون إعفاء المنتجات الصناعية بنسبة 50% من ضريبة الدخل وتطويره ● متابعة إقرار قانون إعفاء الآلات الصناعية والمواد الأولية المعدة للصناعة من رسوم المرفأ (ضمناً قطع غيار الآلات الصناعية) 	<ul style="list-style-type: none"> ● التنسيق الفاعل والثابت مع إدارة الجمارك ووزارات: الأشغال العامة والنقل، الإقتصاد والتجارة، الزراعة والمالية..... ● تسهيل إجراءات الإستيراد(المواد الأولية،المعدات والآلات الصناعية.....) والتصدير(البضائع والسلع المنتجة محلياً) ● تخفيف الرسوم والأعباء المالية المترتبة على النقل والتواصل(مرافئ، شحن.....) 	
--	---	---	--

	<ul style="list-style-type: none">• السعي لتضمين برامج الرحلات السياحية في لبنان زيارات ميدانية الى المصانع وتنظيم زيارات متخصصة لرجال الأعمال.• تشجيع زيارات الوفود من القطاعين العام والخاص الى الجهات الاجنبية المعنية والمتخصصة لتبادل الخبرات والإطلاع على المستجدات	<ul style="list-style-type: none">• تشجيع السياحة الصناعية داخلياً وتأمين مستلزماتها الفنية والخدمائية	
--	--	--	--

<ul style="list-style-type: none"> • وزارات: المالية، الإقتصاد والتجارة، البيئة، الطاقة والمياه، وزارة الأشغال والنقل، البنك المركزي والبنوك، كفالات، الإحصاء المركزي. معهد البحوث، ليينور، Liban pack، IDAL، ELCIM • نقابة المهندسين • إتحاد غرف التجارة، الصناعة والزراعة، جمعية الصناعيين، المنظمات الدولية: ESCWA، UNIDO، وغير الحكومية . 	<ul style="list-style-type: none"> • السعي الى توفير المؤشرات والإحصاءات الصناعية، الدراسات الإقتصادية والإستشارات للمؤسسات الصناعية وللجهات الحكومية المختصة • تفعيل الإستفادة من برامج التوأمة (TWINNINGS)، المشاركة (Partnerships , joint-ventures) المساعدات التقنية والإستشارية 	<ul style="list-style-type: none"> • تشجيع الصناعات الوطنية على التخصص في الإنتاج ذو القيمة المضافة العالية(البرمجة، النانوتكنولوجيا، الميكاترونك، الإلكترونيات، تصميم الأزياء، الصناعات الجلدية المحترفة، الصناعات التجميعة والتحويلية، الصناعات الغذائية التقليدية الوطنية، الدواء، الطاقات البديلة، المجوهرات، المعدات الصناعية، المنتجات التجميلية، الأعشاب الطبية والزيوت الأساسية، العطور، الكيمياء الحيوية والصناعية والصناعة البتروكيميائية) • تشجيع المؤسسات الصناعية على التكامل في ما بينها في الداخل والخارج 	<p>➤ رفع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية :</p>
--	--	--	---

	<ul style="list-style-type: none"> ● العمل مع معهد البحوث الصناعية على تقديم الخدمات الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأسعار مناسبة ● العمل مع الصناعيين والنقابات القطاعية على الاستفادة من برامج تحسين الجودة (QUALEB) ● متابعة إقرار مشروع قانون المؤشرات الجغرافية (من ضمنها تسمية المنشأ) والعمل على التوسع في تطبيقه ● تنظيم ورش عمل وندوات تدريبية متخصصة/ مهنية أو المشاركة فيه ● تثبيت مهلة 3 سنوات قانوناً لإعادة التقييم الإستثنائية لعناصر الأصول الثابتة والعقارات الموجودة الثابتة . 	<ul style="list-style-type: none"> ● تطوير مكونات التصميم (تغليف، تعبئة، توضيب، عرض...) في المنتج اللبناني ● تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص ● العمل على تفعيل الأجهزة المعنية بالجودة (الميتروولوجيا، المواصفات، المطابقة والتقييم، Qualeb ELCIM...) 	
--	---	--	--

	<ul style="list-style-type: none"> ● السعي لزيادة معدل الإستهلاك للمعدات الصناعية لتشجيع الإستثمارات من 8% الى 20% بقانون ● العمل على إقرار قانون تحفيزي للمصانع لتشجيعها على إستخدام الطاقة البديلة والمتجددة ● متابعة إقرار مشروع قانون الدمج بين الصناعات ونشر فوائده وتوجيه الإستثمارات نحو التوسع والتكامل ● العمل على إعفاء المستودع الصناعي من ضمان الضريبة على القيمة المضافة ● العمل مع إدارات المرافق لتقليص أوقات تخليص البضائع وبدلاتها ● العمل على تأمين مصادر طاقة بديلة أقل كلفة وأكثر فعالية(الغاز، حرق النفايات، التدوير.....) 	<ul style="list-style-type: none"> ● العمل على تفعيل أنشطة جميع المؤسسات التي تعنى بالقطاع الصناعي (معهد البحوث الصناعية، ليينور وكولياك ومراكز الأبحاث،.....) ● تشجيع التدريب المهني في المصانع وفي المناطق الصناعية ● تشجيع الدمج بين الصناعات ● تخفيض كلفة الإنتاج: خفض كلفتي رأس المال (فوائد مخفضة، قروض ميسرة، رسوم ونفقات، هبات، أكلاف الإنشاء و الاستثمار: العقارات...) والتصنيع (كفاءة الطاقة، المكننة، تحديث الآلات، اليد العاملة، الإدارة المتطورة، البدائل لوسائل الإنتاج) 	

<ul style="list-style-type: none"> • وزارات : المالية، الخارجية والمغتربين، وزارة الإقتصاد والتجارة • البنك المركزي، البنوك ، بورصة بيروت • البنك الدولي، البنك الأوروبي، الإتحاد الأوروبي، الدول المانحة • كفالات، IDAL • إتحاد غرف التجارة، الصناعة والزراعة، جمعية الصناعيين، المنظمات الدولية: ESCWA، UNIDO ، وغير الحكومية 	<ul style="list-style-type: none"> • التعاون مع مصرف لبنان والشركات المالية (كفالات...) والمنظمات والجهات المتخصصة الوطنية (إيدال.....) والأجنبية(البنك الدولي،البنك الأوروبي.....) • لإيجاد حوافز لتوفير التمويل للقطاع الصناعي لا سيما في المجالات الصناعية المناسبة (مناطق صناعية ،طاقة بديلة، بيئة نظيفة، تطوير وأبحاث تخصصية.....) • التعاون مع الفرقاء المعنيين (كفالات، شركات التأمين...) لإيجاد آلية لضمان الإستثمارات الوطنية والأجنبية في القطاع الصناعي • السعي لرفع سقف القروض الممنوحة من المصارف غير المؤسسات المالية المختصة والعمل على تشجيع العدد الأكبر من الصناعيين للمشاركة في برامجها وفي برامج القروض المدعومة عامة • السعي الى تعديل قانوني الضريبة على الدخل و الضريبة على القيمة المضافة بما يتناسب وتوفير الحوافز • إعلام الصناعيين وإشراكهم بالمعلومات عن (ندوات، ورش عمل...) أحدث برامج التمويل بالتعاون مع جميع الفرقاء (مصرف لبنان، كفالات...) • تفعيل الإستفادة من برامج تشجيع الإستثمارات لدى إيدال ومجلس الإنماء والإعمار 	<ul style="list-style-type: none"> • العمل على تحفيز برامج الإقراض الميسر لزيادة الإستثمارات في القطاع الصناعي • السعي لإيجاد آلية لضمان الإستثمارات الصناعية الأجنبية في لبنان • العمل على إدراج المصانع الكبيرة في بورصة بيروت • العمل على زيادة الهبات والمساعدات الخارجية للصناعة عبر الإتفاقيات. • تأمين الظروف والتسهيلات لجذب الإستثمارات والمساهمة في توجيهها 	<p>➤ زيادة الإستثمار والتمويل في القطاع الصناعي</p>
--	---	--	---

<ul style="list-style-type: none"> • وزارات : البيئة، الإقتصاد والتجارة، الطاقة والمياه، التنظيم المدني، وزارة المالية، • المنظمات الدولية • معهد البحوث الصناعية • LCEC 	<ul style="list-style-type: none"> • إعتدال نموذج إتفاقية التعاون الصناعي المتضمنة تشجيع الصناعات الخضراء في الإتفاقيات الدولية • نشر ثقافة ترشيد الطاقة والتوجه نحو الطاقات البديلة (ورش عمل، ندوات، تدريب، إعلام، إعلان.....) • تفعيل أنشطة المركز اللبناني للإنتاج الأنظف LCPC • المشاركة في توعية المؤسسات الصناعية (ورش عمل، ندوات، دورات...) حول المواضيع البيئية • المشاركة في الأبحاث العلمية الصناعية لترسيخ مفهوم الصناعات الخضراء وتعميمه • السعي الى إقرار مشروع القانون المقدم من وزارة البيئة والرامي الى تعديل المادة 5 مكرّر والمادة 7 من قانون ضريبة الدخل • العمل مع الجهات المصرفية والمالية المختلفة للحصول على قروض ميسرة للصناعات والأبنية الصديقة للبيئة • السعي للإستفادة من هبات دولية متخصصة بالحفاظ على البيئة والطاقات البديلة • فرض مفهوم الصناعة الخضراء تدريجياً كأحد شروط منح خدمات الوزارة الى الصناعيين العاملين في لبنان بدءاً بالترخيص الصناعي 	<ul style="list-style-type: none"> • إستعمال الطاقات المتجددة والبديلة وتشجيع رفع كفاءة الطاقة • تشجيع الصناعات التدويرية recycling • حث المؤسسات الصناعية للحصول على ISO 14000 حول الإدارة البيئية وعلى ISO 26000 حول المسؤولية المجتمعية • التنسيق مع وزارة البيئة لجعل الصناعات صديقة للبيئة • تشجيع إستعمال الأبنية الخضراء و الموفرة للطاقة 	<p>➤ تشجيع الصناعات الخضراء</p>
--	---	---	---------------------------------

<ul style="list-style-type: none"> • وزارات: المالية، وزارة التربية والتعليم العالي، الثقافة والإقتصاد والتجارة، معهد البحوث الصناعية، المجلس الوطني للبحوث العلمية • الجامعات، المعاهد المتخصصة • جمعية الصناعيين(برنامج LIRA)، النقابات، إتحاد غرف التجارة و الصناعة والزراعة و المنظمات الدولية . 	<ul style="list-style-type: none"> • تفعيل التوجه البحثي في معهد البحوث الصناعية ودعمه داخلياً بالنصوص والموازنات المناسبة وخارجياً بالإتفاقيات والهيئات اللازمة • دعم تطوير برنامج " ليرا" وزارة الصناعة وجمعية الصناعيين اللبنانيين والمجلس الوطني للبحوث العلمية و الجامعات الكبرى. • الإستفادة من خبرات الخارج عبر الإتفاقيات والتعاون العلمي وتبادل الخبرات • مشاركة الجامعات ومراكز الأبحاث والصناعيين في إقامة وتطوير مراكز البحث العلمي المتخصص لاسيما في المجالات التخصصية التي تراها الوزارة مناسبة كتكنولوجيا النانو، الميكاترونك، الصناعات الغذائية، الأدوية، البرمجة (software)، الطاقات البديلة، تصنيع المعدات والآلات الصناعية، المنتجات التجميلية والعطور، الأعشاب الطبية، الكيمياء الحيوية والصناعية والصناعات التدويرية..... 	<ul style="list-style-type: none"> • تشجيع الإبتكار والأبحاث وعملياتاً وبشرياً والمشاركة فيها مادياً • مساندة القطاعات التي ترغب في التقدم التكنولوجي • رعاية الإبتكارات الصناعية • تشجيع قدرات الإبداع بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية والجامعات، الجمعيات، النقابات ومراكز الأبحاث 	<p>➤ تشجيع صناعات المعرفة الجديدة ➤</p>
--	--	--	---

	<ul style="list-style-type: none"> السعي لإقرار مشروع القانون الرامي الى تعديل المادة 5 مكرر من قانون ضريبة الدخل لجهة إعفاء نفقات الأبحاث والتطوير من ضريبة الدخل 	<ul style="list-style-type: none"> وضع النصوص القانونية التي تشجع الابتكار وتطويرها باستمرار 	
<ul style="list-style-type: none"> وزارات : المالية، الإعلام، السياحة، الإتصالات، الخارجية والمغتربين، الأشغال العامة والنقل، التربية و التعليم العالي، الثقافة، الإقتصاد والتجارة، الشؤون الإجتماعية، الهيئة الناظمة للإتصالات. دور النشر الكبرى، مؤسسات التصميم الإعلاني، وكالات السفر الكبرى الجامعات، المدارس، المعاهد المتخصصة، جمعية الصناعيين، برنامج LIRA، النقابات، المنظمات الدولية، 	<ul style="list-style-type: none"> التعاون مع الجامعات، المعاهد والمدارس لتضمين المناهج التعليمية ما يضمن زيادة الوعي لأهمية الصناعة اللبنانية وإستهلاك منتجاتها تضمين برامج الرحلات المدرسية السنوية زيارات الى المصانع تشجيع المصانع على زيارة المدارس والمعاهد والجامعات وعرض مراحل الإنتاج في أفلام مصورة تنظيم معارض صناعية متخصصة، ورش عمل، ندوات قطاعية متخصصة 	<ul style="list-style-type: none"> تغيير الثقافة المجتمعية والمفاهيم السائدة في ما يتعلق بالنظرة الى الصناعة الوطنية 	<p>➤ الإعلام من أجل الصناعة</p>

<ul style="list-style-type: none"> • إتحاد غرف التجارة، الصناعة والزراعة، وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، البلديات، • السفارات والبعثات اللبنانية والأجنبية. 	<ul style="list-style-type: none"> • إستحداث خط ساخن مجاني في الوزارة بالتعاون مع الهيئة النازمة للاتصالات • إعداد كتيبات دورية ووفق المناسبة تتناول معلومات وإحصاءات عن واقع الصناعة اللبنانية وخطة التنمية- مصادر التمويل الصناعي- القوانين التي ترعى الإستثمار في القطاع الصناعي- دليل المصانع العاملة في لبنان - دليل ترويجي لأهم السلع والمصانع المنتجة لها في لبنان يتم العمل على توفيرها إلكترونياً على الموقع الإلكتروني للوزارة او بشكل أفراس • السعي لدى وسائل الإعلام المحلية لتقديم مساحات إعلامية مناسبة وإعلانية للصناعة مجاناً أو بأسعار رمزية لا سيما تضمين البرامج الصباحية المرئية والمسموعة فقرات ترويجية وتوعوية للمستهلك تتضمن أهم الأخبار الصناعية(جوائز – نجاحات...) • تشجيع إنتاج البرامج الوثائقية لتعزيز المادة الإعلانية الصناعية • تطوير الموقع الإلكتروني للوزارة باستمرار وتضمينه مقالات وأبحاث لتشجيع الإستثمار في القطاع الصناعي 	<ul style="list-style-type: none"> • تشجيع إستهلاك المنتجات الصناعية اللبنانية • ربط إستهلاك الإنتاج المحلي بالإنتماء الوطني • إظهار و ترسيخ العلاقة المباشرة بين نمو الإنتاج الصناعي وازدهار الوطن 	
--	--	--	--

	<ul style="list-style-type: none">● الإعلان الترويجي للمسافرين ووكالات السفر عبر الإعلان والأشرطة الإعلانية المصورة وتوزيع عينات مجانية على القادمين الى لبنان● تخصيص يوم سنوي للصناعة الوطنية وتنظيم أنشطة ملائمة للمناسبة● تشجيع إستعمال الأماكن العامة (مطاعم، فنادق، وسائل نقل، محطات، لوحات إعلانية.....) و توجيهها للإعلان عن الصناعة الوطنية و منتجاتها وجودتها.		
--	---	--	--